التجليات الاقتصادية والثقافية والإعلامية للعولمة في العالم الثالث

أ.م .د عبد الكريم لعيبي
علام تلفزيوني

أ.م .د عباس هاشم
علوم سياسية

المقدمة

تتميز مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بأستقرار نسبي في العلاقات الدولية ، استمرت هذه المرحلة حتى بدايات السبعينات ، اتسمت ببطء في النمو وركود اقتصادي وقد بدأ ذلك واضحاً في الثمانينيات كأنعكاس للتحولات العميقة الجارية . ولقد أدى التطور الحاصل في تلك السنوات إلى زيادة التمركز والتركيز في رأس المال والى قسمة جديدة العمل على الصعيد العالمي ، ومما ساعد في تسريع وتيرة هذه العملية الثورة العلمية والتقنية الحديثة،وتعاظم دور الفاعلين على المستوى الاقتصادي العالمي ، لقد أدى التطور إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وزيادة ترابط وتشابك العلاقات الاقتصادية و الإنتاجية على الصعيد العالمي وهيمنة نمط الاستهلاك على حساب العادات والتقاليد والثقافات المحلية .

ونتيجة لهذه العوامل ، أسبغت المراكز الرأسمالية المتقدمة صفة العولمة على المرحلة الحالية من التطور الاقتصادي والثقافي والإعلامي والاجتماعي .

وكون أن العولمة هي نمط اقتصادي ونمط ثقافي ونمط أعلامي ونمط سياسي ونمط اجتماعي تهدف إلى فرض التطور الحاصل مع مآرب أخرى على المجتمعات النامية والمختلفة .

وفي الوطن العربي وهو جزء من العالم الثالث سوف تدخل حدوده العولمة لتحقيق أهدافها وغاياتها .

ونعلم أن الغرب المتقدم بكل إمكانياته المختلفة سوف يعولم الاقتصاد والثقافة والسياسة والإعلام لحسابه وذلك لعدم قدرة الدول النامية على مواكبة التطور المعاصر .

ولابد أن نتناول في هذا البحث دراسة ظاهرة العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والاجتماعية بل وبكل أشكالها وإذا كانت هذه الدراسة تتمحور في التجليات الاقتصادية للعولمة من جانب فأنها تؤكد من جانب آخر على أهمية الأبعاد والتأثيرات الأخرى للعولمة على واقع دول العالم الثالث .

١ . إشكالية الدراسة

تأتي إشكالية الدراسة من تعدد اختلاف المفاهيم المطروحة لمصطلح العولمة ، فضلا عن تعدد الأدوات المستخدمة في اختراقها لبلدان العالم الثالث ، تأسيسا على معادلة دولية جعلت من بلدان هذا العالم مجرد أطراف بمواجهة المركز ، دول العالم الرأسمالي الصناعي .

٢ . فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من مجموعة من التساؤلات ، تتمحور حول إذا كانت العولمة هي السيطرة الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي على بلدان العالم الثالث فما هي الأدوات والآليات التي استخدمتها لتحقيق ذلك ، وإذا كانت العولمة الاقتصادية هي واجهة لتجليات متعددة فما هي هذه التجليات ، وما مدى تأثيرها على مجتمعات العالم الثالث انطلاقا من اعتقاد مفاده أن مجتمعات بلدان العالم الثالث لايمكن أن تحقق وتبني دولها الحديثة من دون الحفاظ على اقتصادياتها وثقافتها وأمنها وسيادتها من الاختراق .

٣ . منهجية لدراسة

يتسم موضوع العولمة والعالم الثالث بتعدد المواضيع التي يتناولها ، فضلا عن تشعباتها الفرعية ، لذا فأن اشتراطات البحث العلمي قد أوجبت أمرا يتمثل بضرورة استناد هذه الدراسة على مناهج متعددة تتركز حول المنهج التحليلي، وان كان يطغى عليها المنهج الوصفي فضلا عن التاريخي .

٤ . هيكلية الدراسة

أقتضت خطة الدراسة تقسيمها إلى مجموعة مباحث ، حيث تناولنا في الفصل الأول مفهوم العولمة المستخدمة للدخول إلى بلدان هذا العالم ، وتناول الفصل الثاني أدوات العولمة في بلدان العالم الثالث في حين تناول الفصل الثالث التجليات الإعلامية للعولمة من خلال آلياتها ، واخيرا توصلت دراستنا في خاتمتها إلى مجموعة من الاستنتاجات .

الفصل الأول

مفهوم العولمة وواقع بلدان العالم الثالث

العولمة في معناها اللغوي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. وقد جرى تناول هذا المفهوم من قبل مجموعة كبيرة من الكتاب ووضعت له توصيفات عديدة ، فمثلا يذهب جيس روزنادا وهو أحد علماء الساسة الأمريكيين إلى إن العولمة تشمل إعادة الإنتاج ، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التحويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، ونتائج الصراعات بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة .

ولا يزال الجدل يدور حول مفهوم العولمة وحول مختلف ممارساتها وبرغم ذلك نحن لم نصل بعد إلى فهم دقيق لما تعنيه كعملية ذات أبعاد مختلفة كاقتصادية وسياسية وإعلامية واجتماعية .

(العولمة بالمفهوم المتداول الآن وبعد سقوط نظام القطبين وانتشار العالم الثالث لم تعد منسوبة ومنذ عقدين تقريبا الى كلمة GLOBE إلى كوكب الأرض وتعرب بكلمة كوكبه Globali Zation وتصبح العوله كعملية هي ترجمة لكلمة Globatity وهي العملية التي تملك آليات التطبيق أي تحويل العالم الى شكل مرحد يلغي الحدود بين الدول والأمم)[١] في حين يرى جلال صادق العظم بان العولمة هي (حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي غير متكافئ)[٢].

والعولمة لدى محمد عابد الجابري (إنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا وهي أيضا أيديولوجيا تعبر بصوره مباشرة عن

إرادة الهيمنة على العالم وامركته فهي وفقا لهذه الطروحات تنطوي على وسائل محددة تتمحور حول الأمور التالية . (٣)

١ . اتحاد السوق والمنافسة التي فيها (الأنواع والبقاء للاصلح وهذا يعني ان الدول والأمم والشعوب التي لاتقدر على المنافسة سيكون مصيرها ، بل يجب أن يكون الانقراض).

٢ . إعطاء كل الأهمية والأولوية للأعلام لأحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي.

إذا العولمة تعني في التعبير الأخير هيمنة النظام الرأسمالي على الكرة الأرضية . لذلك فان الأنماط القائمة لظاهرة العولمة لاتنفصل عن الأهداف الاستراتيجية للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الكوني في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية وهذه الأنماط هي (٤) .

١ . العولمة الاقتصادية :-

ويقصد بها التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز والحدود من أمام حركة انتقال رأس المال وتحرير التجارة العالمية ، وإزالة القيود الكمركية عنها ، وغيرها من آليات ومفاهيم النظام الرأسمالي .

٢ . العولمة السياسية

ومؤادها نشر وتعميم مفاهيم الديمقراطية الليبرالية وما يتبعه من رفض للشمولية في الحكم وإنهاءها ، وتبني التعددية السياسية والالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان العالمية وكذلك استخدام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في العالم والحماية الدولية للاقليات ، والتدخل الدولي الإنساني وغيرها من

آليات ما يسمى بالنظام الدولي الجديد وكلها مجرد ذرائع تستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية للدول من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ . العولمة الثقافية

وتعني إشاعة قيم ومعايير الثقافة الغربية ، وجعلها نموذجا كونيا يتوجب تبنيه وتقليده من قبل الأمم والشعوب الأخرى وقد استفادت من التطورات الحاصلة في أجهزة الأعلام والتقنيات العلمية والمعرفية في نقل هذا النموذج إلى المجتمعات الأخرى ، وخاصة فضائيات البث التلفزيوني المختلفة التي اقتحمت هذه المجتمعات(٥) .

وهنا يثار تساؤل ما هو واقع بلدان العالم الثالث إزاء التطور الرأسمالي وامتداداته العالمية الجديدة .

لاشك أن بلدان العالم الثالث تعيش حالة من التبعية ناتجة عن حالة التخلف في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وواقع كهذا رتبته ظروف تاريخية حتى أوصلت بلدان هذا العالم إلى وضع التبعية للعالم الرأسمالي الغربي . ووفقا لمفهوم (السيطرة والتبعية) والتي تعني نوع من العلاقة غير المتكافئة ذات الاتجاه اللاحادي مقابل اعتمادية كاملة للطرف الآخر (٦) .

ووفقا لهذه المعادلة فان بلدان العالم الرأسمالي ستصبح بمثابة المركز وبلدان العالم الثالث سيكونون بمثابة أطراف في هذه العلاقة ، وتأتى هنا نظرية التبعية أو التي تسمى بنظرية المركز والأطراف لتفسر نشوء الرأسمالية وامتداداتها وهيمنتها واستحواذها على بلدان العالم الثالث وتكريس حالة التخلف فيها .

ويلاحظ أن هذه النظرية أول ما ظهرت في دول أمريكا اللاتينية على اعتبار أن بلدان هذه القارة قد سبقت بلدان العالم الثالث من حيث الاستقلال واتجهت

نحو تحقيق تنميتها ، لكنها فشلت في ذلك كما تبين هذه النظرية كيف استطاعت الرأسمالية أن توحد العالم الغربي الرأسمالي في ظل نظام اقتصادي واجتماعي واحد ، اجتمعت لديها القوة السياسية والاقتصادية والمالية والتقنية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عبر فترة امتدت قرون عديدة . إن أهم نتيجة تستخلصها هذه النظرية ، هو انقسام الاقتصاد القومي للبلدان الطرفية الى قطاعين متميزين بشكل حاد ، حيث يشكل كل منهم اقتصادا قائما بذاته وهو ما يطلق عليه بالاقتصاد المزدوج (قطاع حديث يتكامل مع الرأسمالية العالمية ، قائم على أساس تبني استراتيجية للتصدير ، وأخر تقليدي قائم على زراعة متخلفة وحرف يدوية) ، أن اقتصاد كهذا يعمق حالة التبعية بالمركز الرأسمالي المتقدم (٧) .

وفي ظل حالة التبعية التي تعيشها بلدان العالم الثالث فان العولمة سوف تعنى بالنسبة للمركز : -

١ . الاستفادة القصوى من الأسواق الواسعة والآخذة في التشكيل في بلدان العالم الثالث (٨) .

٢ . تعني أيضا تحولا في نمط استغلال الأطراف ولكن وفق نمط جديد وعادة ما تميل العولمة في الأطراف إلى تصفية شروط الإنتاج غير الرأسمالية لصالح سيادة الشكل الرأسمالي وشروطه وحدها (٩) .

لقد تميز العالم الثالث بواقع خاص عكسته قدراته البشرية والمادية فهذا يمثل حوالي ٦٠% من مساحة الكرة الأرضية ، ولديه كتلة بشرية تقدر بحوالي ٤,٢ مليار نسمة ، وينتج ويصدر اكثر من ٤٠% من المعادن ، و ٣٥% من النفط و ٩٣ % من القصدير و ٦٥% من الخشب و ٤٢% من انتاج القطن العالمي ، ورغم كل هذه الإمكانات ، فان الدور المهيمن للشمال في إدارة

وتسير الاقتصاد العالمي ، وتسخير هذه الإمكانات لصالح اقتصادياته بعيدا عن دائرة ومصلحة الجنوب إضافة إلى التراجع في دور دول هذا العالم على الصعيد الدولي ، خاصة في السنوات الأخيرة وعلى أصعدة متعددة [١٠] وهذا يرجع إلى بروز حقيقتين أساسيتين كان لهما انعكاس كبير في تهميش بلدان هذا العالم .

١ . الأول / فقدان معظم أقطار العالم الثالث ، بانتهاء الحرب الباردة أهميتها الإستراتيجية وهذا ما يبدو واضحا في منطقة (شرق وجنوب شرق آسيا) الدول التي تمحورت حولها العولمة في السنوات المنصرمة ففي ظل المواجهة العالمية كانت بلدان العالم الثالث تمثل أهمية كبيرة في استراتيجية الغرب من اجل كسب مواقع نفوذ لمواجهة الاستراتيجية السوفيتية .

٢ . الثاني / يتمثل في أن التطورات الاقتصادية والثقافية في البلدان الصناعية ، أدت الى أن ملكية الموارد الطبيعية قد قلت أهميتها وانخفضت أسعارها ، فالصناعة تتجه الى مجال التقانة العالمية والتي تستخدم قدرا محددا للغاية من الموارد الأولية [١١] .

الفصل الثاني

أدوات العولمة في بلدان العالم الثالث

للعولمة أدوات متعددة ، ألا إنها غالبا ما تتمحور حول الأدوات الاقتصادية وتصبح ألأمور الأخرى بمثابة تجليات لها وتتمثل الأدوات الاقتصادية بمظاهر متعددة منها : نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية في وحدة الأسواق العالمية ، وفي تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه الحماية التجارية بحكم ما نتج عن أخر دورة للغات ،وإنشاء منظمة التجارة العالمية .

هذه الأدوات تبرز بوجه خاص من خلال ، التكتلات الاقتصادية العالمية ، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الاقتصادية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

لذا يمكن تصنيف هذه الأدوات ونشاطها في العالم الثالث على النحو التالي:-

أولا :- المؤسسات الدولية

أ.صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي .

ب. منظمة التجارة العالمية .

ثانيا :- التكتلات التجارية الدولية .

ثالثا :- الشركات متعددة الجنسية .

أولا . المؤسسات الدولية

تشكل المؤسسات الدولية العنصر الرئيسي والحاسم في النظام الاقتصادي العالمي ، عبر آليات عملها والقواعد الملزمة التي تنشئها ، ويمكن القول نتيجة ذلك ، إن النظام الاقتصادي العالمي قد بدأ بالتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث لم توجد قبل هذا التاريخ مؤسسات دولية فعلية وتتضح أهمية هذه المؤسسات من خلال الوظائف والدور الموكول لكل منها والمفاهيم الأساسية التي تستند إليها في عملها (١٢) .

وقد استكملت هذه المؤسسات بعد إنشاء منظمة التجارة الدولية في عام ١٩٩٤ ، وبالتالي اكتملت ثالث دعامة لهذا النظام والتي أصبحت قائمة على التحررية النقدية والمالية والتجارية وعليه فسوف نستعرض آليات عمل هذه المؤسسات في بلدان العالم الثالث .

أ. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أن أنشطة هاتين المؤسستين تتمحور حول تسهيل تغلغل رأس المال الدولي (الأجنبي) في بلدان العالم الثالث والسيطرة على مواردها وفتح أسواقها ، وكانت قروضهما الآلية الأساسية لتحقيق ذلك من خلال توجيهها بشكل عام في ثلاثة مسارات .

١. القروض المقدمة إلى قطاعات البنى الأساسية والطاقة والموارد الطبيعية .
٢. تمكين راس المال الدولي من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلدان النامية ويأخذ ذلك صورا مختلفة ، فأحدى صورها ، إن البلدان التي تعطي امتيازات لراس المال الأجنبي تلقى حظا أوفر من قروض البنك الدولي.

٣. إفساح المجال للبنك للتأثير على السياسات والتوجهات العامة في البلدان النامية ، سواء بإعطاء القروض المقيدة بكل أنواع الشروط الصريحة الضمنية، أو حجبها وفقا لما ترتئيه البلدان الصناعية المتحكمة في البنك وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[١٣] .

إن سيطرة دول الشمال على هاتين المؤسستين ،جعلت أنشطتها تكون لخدمة أيديولوجية التنمية الرأسمالية ،حيث استغلت هذه الدول الظروف الاقتصادية الصعبة للبلدان النامية لتقديم قروضها المشروطة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي الرامية إلى دعم موازين المدفوعات لتمكين البلدان النامية من تسديد ديونها ، وتتلخص هذه البرامج في فتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء الدعم ، وتقليص أنشطة القطاع العام وتحرير الأسواق والخصخصة . وهذه البرامج سهلت علية السيطرة على مواردها وبالتالي دمجها بالسوق الرأسمالية العالمية[١٤].

وخلال العقود الماضية بشرت البلدان الصناعية البلدان النامية عن طريق المؤسسات الدولية ، بان انعتاقها من الفقر والبؤس رهن بأتباعها لأيدلوجية التنمية مدعمة بالاقتراض ولاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية ، وقد اتبعت البلدان النامية هذه المسالك ، إلا أن النتيجة كانت ازدياد الوضع الاقتصادي سوءا ، وتضخم حجم مديونيتها بحيث رهنت توجهاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية لمتطلبات الدول الصناعية عن طريق المؤسسات الدولية . ومع ان المؤسسات الاقتصادية الدولية تخضع لهيمنة البلدان الصناعية عموما ، فان الولايات المتحدة تملك التأثير الأكبر في هذه المؤسسات ، ومن هنا يأتي دورها المؤثر على بلدان العالم الثالث ، وتسهيل سيطرتها على تدفقات الطاقة والمال والثقافة والحد من قدرات البلدان الصناعية الأخرى على منافستها وتحدي هيمنتها على العالم [١٥] .

ب. منظمة التجارة العالمية

أن اتفاقية (الغات) التي أقرت في النهاية إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ ، هي في الواقع معاهدة تلزم الدول المنظمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الداخلية والاستثمار والملكية الفكرية ، وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة التي قد تفرض على هذه السلع [١٦] .

وقد أقرت جولة أورغواي ، بان قواعد السلوك التجاري العالمية الجديدة تجعل الدولة العضو في الغات ١٩٩٤ ، عرضة لكل أنواع التدخلات ، فضلا عن قيام تلك الدولة بفتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأجنبية ومعاملة الاستثمارات الأجنبية وفقا لمبدأ المعاملة الوظيفية وإلغاء أية تقيدات على حركة تلك الاستثمارات .

وقد دعت الدول الصناعية الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم الثالث إلى الانظمام إلى المنظمة المذكورة ذلك لان الانظمام يرتب حملة من الآثار تتمثل بالأخذ بقواعد الاقتصاد الحر القائم على تقابل قوى السوق ، بعبارة أخرى الاندماج بالسوق العالمية بغض النظر عن مدى الخسائر التي تتكبدها هذه الدول [١٧] ويتضح من الدراسات التي أعدت حول نتائج تطبيق اتفاقيات الغات لعام ١٩٩٤ على التنمية في العالم ، أن الدول الأفقر لن تحقق أية فائدة منذ ذلك الحين ، وغالبيتها سوف يكون خاسرا وسوف تؤدي المنافسة والسوق المفتوحة في معظمها إلى تدهور مستويات الأجور وزيادة البطالة ، وبشكل عام لن تحقق الدول النامية نتائج ملموسة يعتد بها من خلال تحرير هذه التجارة [١٨] .

ثانيا . التكتلات التجارية الدولية

شهد العالم منذ منتصف الثمانينات تطورات بالغة الأهمية في حقل التجارة الدولية ، ومن ابرز هذه التطورات نزعة التكتل التجاري والاقتصادي فتعاقب بسرعة التحركات الرامية إلى توسيع كتل تجارية قائمة أو تعميقها إلى بروز و انتشار كتل جديدة خاصة وان الثورة التكنولوجية قد قادت الى مثل تلك التكتلات وبروز تكتلات جديدة فقد أدت الثورة التكنولوجية ، وتبرز أمامنا ثلاثة كتل رئيسية ، والتي لها تأثير كبير على مجمل حركة الاقتصاد العالمي[١٩].

الأولى :- كتلة أوربا الموحدة والتي تضم اثنتي عشر دولة أوربية وهي امتداد للعملية المتواصلة منذ إنشاء السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٥٧ .

الثانية :- كتلة جنوب شرق أسيا ، وهي تضم بالإضافة إلى اليابان دولا أخرى تشهد نموا اقتصاديا مضطردا (سنغافورة ، ماليزيا ، اندنوسيا ، تايلاند) وهذه الكتلة ونتيجة لتطورها الاقتصادي فان تكاملها في هذا الجانب يصبح أمرا سهلا ، إضافة الى عملية التنسيق الواسعة مع التكتلات الاقتصادية الأخرى [٢٠] .

الثالثة :- وتشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، والتي يطلق عليها اختصارا النفتا (nafta) [٢١] .

وتشير الدراسات الاقتصادية بان وجود هذه التكتلات التجارية العملاقة واتساع حجمها سينعكس على بلدان العالم الثالث في ثلاثة تحديات أساسية : - التحدي الأول ، يتمثل في حدوث العديد من المتغيرات الدولية التي يجب وضعها في الاعتبار ليتسنى إعادة النظر بأنماط التنمية التي سادت خلال الحقبات

الماضية من اجل وضع أسس التحول الاقتصادي وفقا للمعطيات التي يفرزها الواقع الدولي الجديد .

التحدي الثاني ، بروز أشكال مختلفة من الحمائية الكثيفة المفروضة على التدفقات السلعية في التجارة الدولية ، بالرغم من الخطاب الأيديولوجي للدول الصناعية في التبادل التجاري الحر ، على العكس من ذلك سعت هذه الدول الى فرض إجراءات حمائية ممزوجة بضغوط شاملة لتعزيز أهدافها ومصالحها وكان الغرض من ذلك ابقاء البلدان النامية دول مصدرة للمواد الأولية واسواق لتصريف منتجاتها .

التحدي الثالث ، يتمثل بعملية الاختيار والمفاضلة بين فك الارتباط مع المنظومة الدولية عموما والمراكز المهنية على هذه المنظومة بمعنى التحرر من التبعية وبين الإحلال الجزئي والتدريجي للتعاون التجاري والاقتصادي لبلدان العالم الثالث على الصعد الإقليمية .

ويبدو أن ما تحرزه الأمم والدول منفردة على صعيد تقدمه الاقتصادي هو ما يدفع بها إلى التكتل والاندماج مع غيرها ، مثلما يسهم هذا التكتل في دعم تقدمها ، وذلك ليس غريبا أن تتعثر محولات أخرى للتكتل الإقليمي أو إنها لا تحرز تقدما كما هو الحال في القارة الأفريقية ، في حين تلوح في الأفق أفكار ومقترحات حول التكامل في المنطقة العربية (مشروع الشرق أوسطي)[٢٢] .

ثالثا . الشركات متعددة الجنسية

ويقصد بهذا التعبير مجموعة شركات وهذه المجموعة تختلف عن غيرها ، في إن وحدتها المكونة لا تعمل كلها داخل حدود دولة واحدة ولكنها تنتشر في دول متعددة على مستوى عالمي[٢٣] .

أن الشركات متعددة الجنسية والتي كانت في السابق إحدى ركائز النظام الرأسمالي العالمي ظلت أحد ركائز العولمة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، الأمر يعظم دوافع عدها كإلية من آليات الوضع الدولي الجديد[٢٤] .

ويمكن متابعة عمل هذه الشركات في العالم الثالث من خلال الآليات التي تتبعها مع هذا العالم والتي تتمثل :-

أ.تقسيم العمل الدولي :-

حيث يقوم تقسيم العمل الدولي على نقل مراحل إنتاجية داخل المشروع الى بعض دول الأطراف والعالم الثالث ، أن عملية النقل هذه تتم لاسباب متعددة:-

١. من اجل التخلص من بعض التكاليف الاجتماعية المرتفعة (الصناعة الملوثة للبيئة) .

٢. لغرض الحصول على بعض مزايا تتوفر في بعض دول العالم الثالث الوقود والطاقة الرخيصة في مناطق إنتاج النفط (الخليج العربي مثلا)أو العمالة الماهرة الرخيصة في دول (الشرق وجنوب شرق آسيا)[٢٥] .

ب . في مجال التبادل التجاري الدولي

سيطرت الشركات متعددة الجنسية على ما يقارب ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات ، وكانت الشركات الأمريكية والإنكليزية هي في موقع الريادة في هذا المجال وعن موقع البلدان النامية في التبادل التجاري الدولي ، يتضح أن هناك تراجعا كبيرا في هذا الميدان ، حيث تراجعت حصة المواد الأولية من حوالي ٣٥٠ % في هذه التجارة عام ١٩٦٣ ، الى ما يقارب ١٥ % عام ١٩٩٣ ، ويقدر البنك الدولي الخسائر التي تكبدتها القارة الأفريقية جراء

انخفاض قيمة صادراتها من السلع الأساسية خلال الأعوام ١٩٨٦-١٩٩٠ بما يقارب ٥٠ مليون دولار [٢٦].

ومن دون ريب فان تدويل العمل والتجارة على الساحة العالمية يعمق من سيطرة الدول الكبرى على أسواق العالم الثالث ، وفي إطار هذا التصور ، فان بلدان العالم الثالث ستشهد مجموعة من المشاكل والتي تتمثل :-

١. زيادة في معدلات البطالة .

٢. انحراف سلعي واسع النطاق .

٣. انحراف اجتماعي .

٤. ارتفاع في أسعار الغذاء .

٥. تحرير الأسواق بحيث تتقارب شروط وظروف العمل على الساحة الدولية[٢٧] .

ج . في مجال الاستثمار الدولي

تظر الشركات المتعددة الجنسية في دول العالم الثالث بأشكال مختلفة ، بعضها تقليدي والآخر مستحدث ، والشكل التقليدي الرئيسي والذي يتفق مع المعنى الضيق للشركة وهو الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر ، وما ينشأ عنه من ملكية مستقرة لاصول ثابتة ، وما يظهر معه وحوله من أنشطة أخرى مثل عقود المقاولات من الباطن وتجارة التكنولوجيا ،أما الأشكال المستحدثة فهي تلك التي لا ترتبط بملكية مباشرة لاصول ثابتة[٢٨] .

وهناك دراسة لتقدير توزيع عائد الاستثمار بين البلاد ألام المتقدمة والبلاد المضيفة النامية ، تنتهي هذه الدراسة الى أن الاستثمار الأجنبي يقضي إلى نتائج سلبية على قاعدة الموارد في البلاد النامية المضيفة ،

وينعكس ذلك بصورة مباشرة على موازين المدفوعات والتي تشكل في البلاد النامية أهمية كبيرة في التكون الرأسمالي المحلي في استثماراتها في الدول ،هذا تابع عن استراتيجيات هذه الشركات والتي تعتمد على التحويل المحلي في استثماراتها في الدول النامية .

وفي مقابل ضآلة التحويلات الرأسمالية من البلاد ألام إلى البلاد المضيفة النامية تحول هذه الشركات جزاء كبيرا من دخل هذا الاستثمار، ويتم تحويل دخل الاستثمار بطرق عديدة منها الأرباح والفوائد على قروض الشركات ألام ، وهذا يعني إن الأثر الحالي المباشر لعمل الشركات متعددة الجنسية في البلاد النامية يعتبر سلبيا ، أي أن هذه الشركات تنقص فعليا من الموارد المالية وتؤدي الى إضعاف القدرات الاقتصادية للدول النامية ، وتوضح لنا الأرقام الذي يوردها صندوق النقد الدولي الخسارة التي تجنيها البلاد النامية من عمل هذه الشركات بالمقابل توضح لنا الربح الكبير الذي تحققه ، ففي الفترة من عام ١٩٧١-١٩٧٤ ، كان الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل دخوله في ٦١ دولة نامية يصل ٨٤٥٠ مليون دولار ، وكان الدخل المحول إلى البلاد المتقدمة من هذه البلاد كمدفوعات من الشركات التابعة يصل الى ٣٩٧٨٦ مليون دولار هذا يعني انه خلال ٤ سنوات خسرت الدول النامية نحو ٣١,٣ مليار دولار نتيجة لعمل هذه الشركات[٢٩] .

ء – في مجال نقل التكنولوجيا المتقدمة

أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية للشركات متعددة الجنسيات حيث كانت المؤهلة و القادرة على الأنفاق على البحث العلمي والتطوير ، وتبين لنا الدراسات بان الشركات الكبرى في الدول الرأسمالية

المتقدمة كانت المسؤولة عن حوالي ٨٠ % من جملة الإنفاق على البحث والتطوير ، وهذا الإنفاق يتم غالبا في البلد الأصلي لهذه الشركات ، ولا تتعدى نسبة ما ينفق خارج حدودها الوطنية ٨ % من إجمالي الإنفاق في هذا الميدان ، في حين لم تتعد حصة الدول النامية من هذا الإنفاق خلال نفس الفترة[٣٠] .

أن حالة التبعية التكنولوجية التي تعيشها بلدان العالم الثالث ناجم عن جملة عوامل نذكر منها :-

١. غياب أو تدني قطاع الصناعات الإنتاجية في دول العالم الثالث .

٢. محاولة اتباع نمط تنمية يعتمد على بناء صناعات استهلاكية للحلول محل الواردات الشرقية التي تستورد من الدول الرأسمالية المتقدمة .

٣. تسارع المنافسة عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة سرعة التقادم في المنتجات وفي أدوات ووسائل الإنتاج في الدول الرأسمالية المتقدمة[٣١] .

لقد عزفت الدول والشركات على وتر (نقل التكنولوجيا) لبلدان العالم الثالث بدلا من بناء قاعدة تكنولوجية محلية ، إلا انه من غير المتصور أصلا أن تنقل المعارف والمهارات التكنولوجية المناسبة لمجتمع ما من مجتمع آخر بصورة شاملة ، لذا فان نقل التكنولوجيا قد جرى في أضيق نطاق مقابل التركيز على جهود نقل منتجات التكنولوجيا أو مخرجاتها ، ومنتجات التكنولوجيا نوعان عبثية وبشرية ، أن الذي جرى نقله كان ينحصر على نقل السلع الرأسمالية والخبراء والمصانع الكاملة ، ولم يتم نقل المعلومات ، وهذا يعني عدم اكتساب الكوادر المحلية المعارف والمهارات التكنولوجية الأجنبية[٣٢] .

الفصل الثالث

التجليات الإعلامية للعولمة

إن للعولمة أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وإعلامية مندمجة مع بعضها ، لكن من الواضح أن هناك تركيزا على البعد الاقتصادي في العولمة بوصفه المحرك الرئيسي لعمليات العولمة وبالتالي التقليل من أهمية الأبعاد الثقافية والإعلامية واعتبارها من توابع العولمه الاقتصادية .

(أن عولمة الأعلام أبرزت الدور المستقبلي للأعلام والاتصال من جهد ، كما أكدت تفاعله وتأثيرا وتأثرا وتداخله العميق مع مجالات الثقافة والاقتصاد والسياسة من جهة ثانية وما بين خصوصية أدوار ومهام الأعلام والاتصال وتداخلها مع الثقافة والاقتصاد والسياسة اصبح من الصعب تحديد مفهوم العولمة)[٣٣] .

لقد اصبح من الواضح أن العولمة تأخذ اكثر من شكل وتأتى في اكثر من صيغة واحدة ، لذلك اصبح من الضروري التميز بين العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة السياسية والعولمة العلمية والعولمة الاجتماعية فلا توجد عولمة واحدة ، بل هناك عولمات عدت تتفاوت في معانيها ومضامينها وتجلياتها وحضورها على ارض الواقع .

ولو نظرنا إلى واقعنا كعرب من المحيط الى الخليج وضمن بلدان العالم الثالث نجد أنفسنا مستهلكين لثقافة غيرنا ، وتلعب وسائل الاتصال المعاصرة والحديثة دورا فعالا ومؤثرا في نفس الوقت على روحية ونفسية المتلقي من المشاهدين والمستمعين والقراء ، كما اصبح دور الإعلان اكثر قدرة على تحفيز وجذب المشاهدين ، حيث أن هذه الوسائل أصبحت أداة فعالة في خدمة أصحاب الإنتاج .

ومن خلال السنوات الماضية ورغم المفاهيم والتساؤلات التي طرحت حول هذا الموضوع لم تظهر سوى محاولات قليلة لتحديد مفهوم عولمة الأعـــلام وان هذه المحاولات قد اتسمت بطرفي أو تيارين الموجب والسالب .

فالأول : يؤيد بحماس ودون تحفظ عولمة الإعلام ويبرز إيجابياتها باعتبارها مـــن التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال وتوفر للجمهور فرصا غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الأعلام والمعلوماتية .

أما الثاني : فيعارض بشدة عولمة الإعلام ويرفض ما يقال عن إيجابياتها ر ـــر أليها باعتبارها نفيا للتعددية الثقافية وتسييدا لقيم الربح والخســـارة واليـــات السوق في مجالات الأعلام والاتصال والمعلومات علاوة على الاعتـــداء علـــى حرية وسائل الأعلام والحق في الاتصال وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية[٣٤] .

وبرغم من تلك الآثار والتحديات التي تواجه العالم المستقبل لهـــا وا تطورا، ألا أن هناك من يؤكد على العولمة مع أخطارها في أحـــداث الار ـ والتطور .

وناقش جيدنز عولمة وسائل الأعلام media Glodulizatiein على أنهـــا ضغط للزمان والمكان وهي سمة رئيسية في العالم المعاصر و أشـــار إلى ن عولمـــة الأعلام هي امتداد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشـــابه ، وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي و أكد جيدنز أن وســـائل الا ـ ل التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفـــز ـــوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان محدد وشدد جيدنز على أهمية دور الأعلام في خلق وتصميم الحقائق اعتمـــادا على الصور والرموز[٣٥] .

فان التطور الحاصل في وسائل الاتصال كافة جعل العولمة تمتلك الكثير ممـــا يؤهل المتلقي إلى حيث يمكن أن تشـــيع الآراء والأفكـــار وتســـهم في تغـــيير

الاتجاهات والقناعات ، بل أضفت اليوم فاعلة في قمع وإقصاء ما هو خصوصي واحلال وعي بديل وبعبارة أخرى هي تمارس المصادرة والاختطاف وتحقيق إخضاع النفوس وتنميط الذوق وقولبة السلوك واحلال معارف ومفاهيم أخرى وكل ذلك يكون علانية ودون حواجز لقد ساهمت هذه الوسائل الاتصالية وبمختلف اتجاهاتها وفعاليتها أن ينفتح العالم وتزول الحدود فتزداد سرعة انتقال المعلومات وتسع أبواب السوق في انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات و الأفكار ، وإذا كان الإطار الذي يجمع هذه الآلية هو التقوم التكنولوجي فأننا سوف نجد أن الذي تجري عولمته ليس ألا ثقافة معينة مصحوبة بسلع وخدمات دون أي توقف عند إشارة تحدد مسارها أو تفرض عليها التزام.

و يأتي النظام العالمي الراهن مع اختلاف مسمياته ليوظف قضية الأعلام في الثقافة في إطار نظام السوق في بلدان العالم الثالث حيث يعد ذلك النظام منتجا لاطر سياسية ذات مميزات أخلاقية على مستوى تحديد الهوية الثقافية ومن منظور يتمحور حول مفهوم الثقافة الإمبريالية وفي هذا الصدد يقول ادوارد سعيد أن هذا النظام العالمي الذي ينتج الثقافة الاقتصادية والقوة السياسية جنبا الى جنب مع معاملاتها العسكرية والسكانية ويفصح عنها جميعا يملك ميلا لانتاج هوية قومية خارجة على المقياس تمارس ألان إعادة توجيه الانتماء العملية الاجتماعية(٣٦) .

وتحاول العولمة وعن طريق ذراعها الإعلامي أن تشيع مفاهيم جديدة في أنماط السلوك لدى مجتمعات العالم الثالث لتعبر عن سيطرة راس المال ومصالح الاحتكار والشركات المتعددة الجنسية والمضاربات لاسواق الأوراق المالية وفوائد الودائع والاستثمارات ثم قوة المعلومات ، فضلا عن الفضاء الواسع الذي زرع بالأقمار الصناعية لأغراض البث الرقمي المبرمج الذي ضاعف

خدمات الوحدة الاتصالية الواحدة في تنوع أغراضها ، وتدخل في هذا السياق وكالات الأنباء العالمية التي تسير بطريقة مركزية من قبل حكومات أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لتؤكد سيادة أنماط معينه منتخبة في الممارسة والسلوك والتحليل [٣٧] لتفرض كل ذلك على شعوب العالم الثالث وبما يخدم الأهداف النهائية لتلك البلدان .

وهنا يمكن أن نبين مقدار التأثير الذي توقعه العولمة على مجتمعات العالم الثالث من خلال إعلاميتين هما :-

١. الانترنيت .

أن أهم التغيرات التي أتت بها تكنولوجيا المعلومات هي شبكة الانترنيت .

وفي ظل العولمة الراهنة ، فأن الانترنيت بالنسبة للمنتجين الحاليين في بلدان العالم الثالث مصدر رخيص ومناسب للمعلومات عن السوق وآلية الحصول على عقود وخدمة العملاء والشراء وتعزيز كفاءة المبيعات والمدفوعات ، ويساعد أيضا على تخفيض تكلفة المعاملات والاتفاق على المخزون والتخزين وفتح الأبواب أمام منتجات جديدة وتسليم العديد منها عبر الانترنيت ، كما أن هذه الشبكة سهلت الدخول من اجل الاستثمار في بلدان العالم الثالث للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تجد صعوبة في منافسة كبار المنتجين الدوليين[٣٨] .

ويؤكد الكثير من المتخصصين في هذا المجال ، بأن الفارق الحاسم بين المرحلة الأولى والمرحلة الراهنة للعولمة هي الرابطة التي أفرزتها أجهزة الكمبيوتر مع شبكة الانترنيت العالمية هذه الرابطة سهلت التجارة في السلع ووسعت نطاق التجارة في الخدمات ونقلت تدفقات راس المال الى صعيد جديد أعلى من ذي قبل . وهذا الأمر يعود الى أن مقدرة الكمبيوتر تزداد بمعدل مذهل ، ومن

المتوقع أن تكون للكمبيوتر العادي بحلول عام ٢٠١٥ قوة تجهيزية تزداد بمقدار شخص ضعف الجهاز المستخدم عام ١٩٧٥ .فضلاً عن ذلك فأن الشبكة العالمية بعد ثلاث سنوات من بدأ عملها في عام ١٩٨٩ .وصلت جمهوراً عالمياً بلغ ٥٠ مليون شخص ، كما أن حركة الانترنيت تتضاعف كل مائة عام ، ويميل المتحمسون الى المبالغة في وصف كيفية تأثير الانترنيت على حياة الناس من خلال القول أن الشبكة العالمية وتكنولوجيا المعلومات لها التأثير الحاسم في تنمية مجتمعات العالم الثالث في الوقت الحاضر[٣٩].

وتأخذ هذه الشبكة بعداً اعلامياً أخر من قبل الذين يريدون فيها الصورة القصوى لديمقراطية المعلومات ، تحت شعار المعلومات في كل وقت وكل مكان، ولكل الناس ، ألا أن هناك من يعارض ويعده نوعاً من فوضى المعلومات بل ويقدر أصحاب هذه النظرة بحرب معلومات كونية ليؤكدوا مقولة فيلسوف ما بعد البنيوية فرانسو ليونارد (من أن ما تشهده حالياً ما هو ألا مرحلة جديدة من مراحل الصراع العالمي ، ومن غير المستبعد أن تدخل دول العالم في حرب من اجل السيطرة على المعلومات كما حاربت في الماضي من اجل السيطرة على المستعمرات ، وبعد ذلك من اجل الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة واستغلالها)[٤٠] .

خلاصة القول أن شبكة الانترنيت قد جاءت بأساليب جديدة لعمل كل شيء وانتشار المعرفة والمعلومات ، لكن هذا المعلومات ليست دائماً تعبر عن جوهر المعرفة ، اذنضمت عمليات للتشهير والبذاءة و الأكاذيب التي ينشرها أناس يهدفون الى تقويض التنمية في العالم الثالث ، وقد يصاب المرء بالدهشة إذا علم أن ٥٠% من المعاملات التجارية على شبكة الانترنيت هي عن النشاطات الإباحية التي تفسد الذوق العام لاسيما في مجتمعات العالم الثالث المحافظة[٤١] .

ورغم الفوائد العديدة لشبكة الانترنيت في كافة المجالات ألا أن هذه الوسيلة الاتصالية تسعى فيما تسعى إليه في تدمير قيم وعادات وتقاليد اجتماعية عرقية في المجتمعات التي تصلها وطرح قيم وعادات وهيمنة المفهوم الغربي الـذي لا ينسجم مع الواقع الثقافي والضرب لشعوب العالم ومن خلال المعلومات والصور والأفلام اللا أخلاقية المعادية بوضوح في بعض منها للامة العربية والإسلامية .

ابرز مظاهر العولمة تتمثل في زيادة عمليات التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول . وهو تدفق تقف خلفه شركات وشبكات إعلامية عملاقة قادرة علـى الوصول بالبث الى أية منطقة في العالم .

فقد ذكر الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحـدة في إحـدى المناسبات بأن أل (CNN)هي العنصر السادس عشر في مجلس الأمن [٤٢] .

٢.التلفزة الفضائية .

في ظل تطبيقات ظاهرة العولمة ، تواجه بلدان العالم الثالث مأزقـاً لاتحسـد عليه، وخصوصاً في سيادتها على أراضيها ، بعد أن انتهكت سيادتها الإعلامية ، ولم يبق ألا سيادتها الرسمية ، وذلك أن استخدام القنـوات الفضـائية أدى إلى فقدان التلفزيونات الوطنية حريتها في البرمجة ، إذا لايمكن أن تبرمج مـن دون اعتبار لبرامج المحطات الفضائية الوافدة ، لذلك فأن الإرباك الذي تنـذر بـه المحطات الفضائية هو سياسي بالدرجة الأساسية ، وينظر الخبراء بحذر شديد الى هذا البث ، لانه يشكل تهديداً أساسيا من دون أدنى شك ، بعد أن الغى البـث التلفزيوني الحدود والتأشيرات والمسافات واقتحمت الصورة التلفزيونية جميـع البيوت بلا استئذان ، ويمكن القول عنه ، انه انفتاح بالقوة يمكن مـن خلالـه تحكم الدول المتقدمة بالدول النامية .

إزاء كل ذلك فان المشكلة التي تواجه بلدان العالم الثالث أنها لا تستطيع أن تتخلف عن عصر الأعلام الفضائي ، وتوضح توقعات خبراء الاتصال ، الى انه سيتضاعف استخدام المحطات الفضائية خلال القرن الحالي ، وستبث البرامج بإرسالي مفاجئة وغير معلن عنها مسبقاً . وكأنها تريد التحرر من القيود والنظم المتعلقة بالقطاعين الأراضي والفضائي، وما يترك ذلك من أثار ستنعكس بالتأكيد على نوعية الخدمات الإذاعية ، وتشل حيويتها خالقة نوع من الفوضى ويزداد الأمر تعقيدا لدول العالم الثالث ، عندما يبدا البث الفضائي المباشر (في بداية القرن ٢١) والمسمى DBS باتجاه منطقة الشرق الأوسط[٤٣] .

أن انعكاسات ظاهرة العولمة الإعلامية يصبح خطيرا ، وذلك أن يكرس الثنائية وانشطار الهوية الثقافية الوطنية وسيادة ثقافة الصورة واستبدال السمعي – المرئي ، بالثقافة المكتوبة كأداة للنظام الثقافي المسيطر ، والذي اصبح المصدر الأقوى لبناء القيم والرموز وتشكيل الوعي والوجدان ، والدرجة أن الثقافة أصبحت وهي المنتج الاجتماعي ، سلعة مثل السلع الجارية تتداول في سوق يسودها الأقوى تفانيا ويسعى إلى تصدير منتجاته على المستوى الكوني .

وفي التحليل النهائي فان العولمة تنطوي على عملية تحرر من ربكة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الأوسع ، وبذلك فان العولمة إعلاميا تعنى إنشاء الفضاء العمومي الذي تنطلق نحوه وفيه المعلومات والمعارف والآراء في مكونات وقوالب جاهزة سبقه التصميم ، وعند ذلك الفضاء تقف القشرة المتصلبة لتقيد تنظيمه وبناءه وفق مصالح وغايات محكومة بالرغبة الدائمة في الهيمنة والسيطرة، وهكذا فقد أسهمت العولمة إعلاميا في فرض سيادة مطلقة على حركة الاقتصاد والحال ، وباتجاه التأثير على الثقافات والقيم لشعوب العالم الثالث .

وبهذا المعنى فان العولمة تعتبر مرحلة تاريخية في تطور العالم جوهرها وجود مجموعة من الظواهر والمستجدات ذات الطابع الإعلامي والمعلوماتي والاقتصادي والسياسي والثقافي العابرة لحدود الدول[٤٤] .

الخاتمة

من خلال دراستنا العولمة والعالم الثالث ، خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها :-

١. ان العولمة التي يبشر بها في الوقت الحاضر ، ما هي ألا أسلوبا جديدا يراد به فرض السيطرة الاقتصادية وبالتالي السياسية على بلدان العالم الثالث لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن بأسلوب اكثر حداثة ، لذا فان المصطلح المرادف لها والذي فيه صحة كبيرة هو (الامركة) والتي تعني ربط اقتصاديات العالم الثالث بالعالم الرأسمالي المتقدم ، دون الآخذ بنظر الاعتبار مدى الخسائر التي قد تلحق ببلدان هذا العالم .

٢. أن التطبيق الحالي للعولمة على بلدان العالم الثالث ومحاولة إدماجها بالسوق الرأسمالية العالمية ، لم يؤدي إلى نتائج اقتصادية ملموسة أو إلى تقدم صناعي ، أما في ما يخص دول شرق وجنوب شرق آسيا فان العامل السياسي كان هو الحاسم في تقديم المساعدات الاقتصادية و أعانتها في مجال التصنيع الحديث ، ولم تكن الرغبة في تنميتها من ضمن فرضيات عولمتها ، وهذا ما تؤكده الحقائق الحالية والتخطيط التي تعاني منه هذه البلدان في أسواقها المالية جراء ما تعانيه من أزمات اقتصادية متفاقمة ، رغم الوعود بتقديم المساعدات المالية من قبل العالم الرأسمالي .

٣. أن أدوات العولمة والمتمثلة بالمؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسية وادواتها الإعلامية (الانترنيت) والتلفزة الفضائية ووكالات الأنباء العالمية ، وهذه الآليات ساهمت في تعميم الثقافة المادية المستندة على قيم وأفكار الدول الصناعية المتقدمة على حساب قيم مجتمعات العالم الثالث الأمر الذي يفرز توجها في اعتماد النموذج الغربي بكل سلبياته في مجتمعات هذا العالم أصبحت تعرض من وجهة نظرها في التعامل مع هذا العالم ، وحتى

داخل بلدان الدول ألام (والشركات متعددة الجنسية) فالمصالح العليا بتعبيرها السياسي تتراجع أمام المصالح الاقتصادية للشركات وبالتالي تختلف معايير التعامل . ففي الأصل كان النفوذ السياسي والاقتصادي لدولة معينه هو المفتاح إلى أسواقها ما يحقق الربح للشركات التي تحمل جنسية تلك الشركة ، ألان أصبحت هذه الشركات تقيم أوضاع كل دولة من دول العالم الثالث ، وتقدر احتمالات إقامة أنشطة اقتصادية فيها .

٤. للعولمة انعكاسات خطيرة على وظيفة الدولة في العالم الثالث ، وذلك من خلال الآلية التي تعتني بها (الخصخصة) والتي تعني لهذه البلدان وفقا لرأي سبار الجميل في كتابه العولمة الجديدة والمجال الحيوي في الشرق الأوسط ، انتشار الخصخصة الكابيتالية والتي تفرز واقعا يتمثل :-

أ. الدولة الرمزية والتي تعنى بالصرف والأمن والحراسة والمراقبة كأجهزة لا كمؤسسات أي الدولة التي تحكم ولا تملك .

ب. مؤسسات مخصصة ، والتي تضم شركات ومصانع ومصارف وبنوك والتي تعني مؤسسات تملك ولا تحكم هذا يعني إن دور الدولة سيبدا بالتآكل في ظل العولمة وفي بلدان العالم الثالث ستنهار لأنها في الأصل دولة ضعيفة .

٥. ان العولمة وفقا للدراسة التي قدمناها تتم كلها بقيادة المركز ورساميله ودوله ومؤسساته وتحت سيطرته وفي ظل هيمنته ، وبما يخدم مصلحته على المدى البعيد ، يعني هذا إن حركة العولمة ونظامها الأخذ بالتبلور الآن لا يسعيان لحدوث تنمية ضعيفة ومعالجة جدية لمعضلات التخلف التي تعاني منها بلدان العالم الثالث ، ألا ضمن حدود معينة وفي بلدان محددة وفي مناطق منتقاة لهذا الغرض ، لكن ذلك لايعني أن محاولة تنمية جدية في ظل شروط هي عملية مستحيلة أن ذلك كله يتوقف على بلدان العالم الثالث ، فإذا ما أرادت هذه الأطراف أن تحقق تنمية فان بإمكانها أن تفعل ذلك في ظل العولمة ، إذ ما استفادت من الفرص المتوفرة نتيجة العولمة عبر سياساتها وقراراتها ومستوى نضجها .

المصادر: -

الاطاريح الجامعية :-

١.ثامر كمال محمد ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .

الكتب :-

١ . احمد مجدي حجازي / العولمة وتهميش الثقافة الوطنية / عالم الفكر مجلد ٢٨ العدد٢ أكتوبر ١٩٩٩.

٢ . عبد الخالق عبد الله / العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها / نفس المصدر.

٣ . محمد شومان / عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي / عالم الفكر/ مجلد ٢٨ العدد ٢ أكتوبر ١٩٩٩.

٤.حسام عيسى ، الشركات متعددة القوميات ، دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركز الرأسمالي المعاصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت . السنة بلا .

٥.عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة العدد ١٣٣ ،الكويت ١٩٨٩ .

٦.فايز محمد علي ، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ١٩٧٨.

٧.محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ، ومفصل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم لمعرفة ، العدد ١٠٧ ، الكويت ،١٩٨٦.

٨.محمد عبد الشفيع عيسى ، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي ، سلسلة السياسة والمجتمع ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٤ .

٩.مريم أحمد مصطفى ، القضية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٨ .

١٠. هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ،١٩٨٦ .

البحوث :-

١ .إبراهيم سعد الدين ، النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت العدد ٩٠ ، ١٩٨٦ .

٢.احمد طه احمد ، حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة ، جمعية السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ١١٠ ، ١٩٩٢ .

٣.أسامة الغزالي حرب ، الآلام التفكك والاندماج ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ١١١ ، ١٩٩٢ .

٤.إسماعيل صبري عبد الله ، التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجهل ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد ٩٠ ، ١٩٨٦ .

٥.إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٢ أب ١٩٩٧ .

٦.السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، السنة العشرون ، العدد ٢٢٨ شباط ١٩٩٨ .

٧.حسين علوان ، الثقافة العربية في مواجهة العولمة الثقافية ، مركز الدراسات الدولية مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٩٩٨ .

٨.حميد الجميلي ، الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرون ، مجلة شؤون سياسية العدد (٥) ، ١٩٩٤ .

٩.خالد محمد خالد ، المنظمات الدولية والنظام الدولي الجديد ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ١١٦ ، ١٩٩٤ .

١٠.صادق جلال العظم ، ما هي العولمة ، مجلة الطريق ، العدد (٤) ، تموز ٩٩٧ .
١١.عبد الكريم كامل ايوهات ، المنطق الاقتصادي لعالم بلا حدود ،مجلة آفاق عربية العدد ٣ أيار حزيران ، السنة الثانية والعشرون ، ١٩٩٧ .
١٢.علي عبد العزيز سليمان ، اتفاقية الغات المكاسب والزخارف ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ١١٦ ، ١٩٩٤ .
١٣.محمد حلمي ، جولة الارغواي والتحديات أمام الدول النامية ، مجلة السياسة الدولية العدد ١١٦ ، ١٩٩٤
١٤.محمد عبد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، عدة طروحات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة العشرون ، ٢٢٨ شباط ، ١٩٩٨.
١٥.نبيل مرزوق ، حول العولمة والنظام الاقتصادي الجديد ، مجلة الطريق ، العدد (٤) تموز ، تونس ، ١٩٩٤ .
١٦.نبيه الأصفهاني ، معاهدة ماستريخيت بين الترقع والتطبيق مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ١١١ ، ١٩٩٣ .
١٧.يوسف حبي ، العولمة بين الرفض والقبول ، جملة الموقف الثقافي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، السنة الثانية ، العدد ١٠ ، ١٩٩٧ .

المصادر الإنكليزية :-

1.A. Giddens. Uodernity and self – identity: self and society in the late modern age. Stanford. CA. stanfond Unioersity press 1991

Krueger . AnnO .. Trade.and Econonmic Development . How we lern . American economic Review . 1997

الهوامش

(١) أحمد مجدي حجازي / العولمة وتهميش الثقافة الوطنية / عالم الفكر مجلد ٢٨ العدد ٢ أكتوبر ١٩٩٩ / ص ١٢٨ .

(٢) جلال صادق العظم / ما هي العولمة / مجلة الطريق العدد ٤ / تموز ١٩٩٧ .

(٣)محمد عابد الجابري / العولمة والهوية الثقافية / عدة طروحات / مركز دراسات الوحدة العربية / مجلة المستقبل العربي / السنة الثانية والعشرون ٢٢٨ / شباط ١٩٩٨ .

(٤) د. حسين علوان / الثقافة العربية في مواجهة العولمة الثقافية / بحث مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / ص ١-٢ .

(٥) د. يوسف حبي / العولمة بين الرفض والقبول / مجلة الموقف الثقافي / دار الشؤون الثقافية العامة / السنة الثانية / العدد ١٠ / ١٩٩٧ / ص ١٠ .

(٦) إسماعيل صبري عبد الله / التنمية المستقلة / محاولة لتحديد مفهوم مجهول / مجلة المستقبل العربي / مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت، العدد ٩٠، ١٩٨٦ص ٥ .

(٧) فايز محمد علي / قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث / منشورات وزارة الثقافة والفنون / بغداد
١٩٨٧ / ص ١٤٢ .

(٨) جلال صادق العظم / ماهي العولمة / مجلة الطريق / العدد الرابع / تموز / تونس / ١٩٩٧ / ص٣٢ .

(٩) المصدر نفسه / ص ٣٣

(١٠) د. عبد الخالق عبد الله / العالم المعاصر والصراعات الدولية / سلسلة عالم المعرفة / العدد ١٣٣ / الكويت / ١٩٨٩ / ص ١٥١ .

(١١) د. إسماعيل صبري عبد الله / الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية / مجلة المستقبل العربي / مركز دراسات الوحدة العربية / العدد ٢٢٢ آب / ١٩٩٧ / ص ٢١ .

(١٢) محمد عبد الشفيع / قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد / دار الوحدة للطباعة والنشر / بيروت / ١٩٨١ / ص ٢٧٨ .

(١٣) خالد محمد خالد / المنظمات الدولية والنظام الدولي الجديد / جملة السياسة الدولية / مؤسسة الأهرام / العدد ١١٦ / ١٩٩٤ .

(١٤) حميد الجميلي / الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرون / مجلة شؤون سياسية / العدد ٥ / ١٩٩٤ / ص ٤٠ .

كذلك النظر إلى عبد الكريم كامل ايوهات، المنطق الاقتصادي لعالم اقتصاد بلا حدود، مجلة آفاق عربية / العدد ٣ أيار – حزيران ،السنة الثانية والعشرون، ١٩٩٩ ص ٤١ .

(١٥) المصدر نفسه/ ص ٤٠ .

(١٦) على عبد العزيز سليمان / اتفاقية الغات ، المكاسب والمخاوف / مجلة السياسة الدولية / العدد ١١٦ / مؤسسة الأهرام / القاهرة / ١٩٩٤ / ص ١٠ .

(١٧) عمر حلمي / جولة الارغواي / التحديات أمام الدول النامية / مجلة السياسة الدولية / العدد ١١٦ / مؤسسة الأهرام / القاهرة / ١٩٩٤ / ص ١٠٩ .

(١٨) نبيل مرزوق / حول العولمة ، والنظام الاقتصادي الجديد / مجلة الطريق / العدد ٤ / تموز ، تونس / ١٩٩٧ .

(١٩) نبيه الأصفهاني / معاهدة ماستر بخت بين التوقيع والتطبيق / مجلة السياسة الدولية / العدد ١١١ / القاهرة / مؤسسة الأهرام / ١٩٩٣ / ص ١١٠ .

(٢٠) احمد طه احمد / حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة / مجلة السياسة الدولية / العدد ١١٠ / مؤسسة الأهرام ، القاهرة / ١٩٩٢ / ص ٢٣٢ .

(٢١) نبيه الاصفهاني / مصدر سابق / ص ١١١ .

(٢٢) أسامة الغزالي حرب / آلام التفكك والاندماج / مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام / العدد ١١١ / القاهرة / ١٩٩٣ / ص ٥ .

(٢٣) حسام عيسى / الشركات متعددة القوميات، دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركز الرأسمالي المعاصر / المؤسسة العامة للدراسات والنشر ،بيروت، ص ٣٦ .

(٢٤) ثامر كامل / مصدر سابق / ص ٢٠٥ .

(٢٥) إبراهيم سعد الدين / النظام الدولي واليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات / مجلة المستقبل العربي / بيروت / العدد ٩٠ / ١٩٨٦ / ص ٩٠ .

(٢٦) نبيل مرزوق / حول العولمة والنظام الاقتصادي الجديد / مجلة الطريق / العدد ٤ / تموز / ١٩٩٧ / ص ١٥ .

(٢٧) حسين الجميلي / مصدر سابق / ص ٤٢ .

(٢٨) محمد السيد سعيد / الشركات عابرة القومية / ومستقبل الظاهرة القومية / سلسلة عالم المعرفة ١٠٧ / الكويت ١٩٨٦ / ص ١٢٤ .

(٢٩) محمد السيد سعيد / مصدر سابق / ص ١٣٥ .

(٣٠) د. نبيل مرزوق / مصدر سابق / ص ١٠٤ .

(٣١) إبراهيم سعد الدين / مصدر سابق / ص ١٠٤ .

(٣٢) محمد عبد الشفيع عيسى / العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي / سلسلة السياسة والمجتمع / دار الطليعة / بيروت / ١٩٨٤ / ص ٢٣٥ .

(٣٣) محمد شومان / عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي / عالم الفكر / مجلد ٢٨ / العدد ٢ / أكتوبر ١٩٩٩ / ص ١٥٩ .

(٣٤) المصدر نفسه/ ص ١٦٠ .

(35) A. Giddens. Uodernity and self – identity:self and society in the late modern age. Stanford. CA. stanfond Unioersity press 1991 pp. Ri-28.

(36) Krueger . AnnO . 1997. Trade.and cononmic Development . How we lern . American economic Review . 87.(1).pp.1-22.

(٣٧).من هذه الوكالات :- اسوشيتدبريس ، يونايتدبريس الامريكيتان ،وفرانس بريس الفرنسية ، ورويتر الانكليزية وانتر فاكس الروسية ، هذه الوكالات الخمسة هي المصدر الرئيس و أحيانا الوحيد بالنسبة الى وسائل الأعلام في العالم ومع وجود وكالات أنباء وطنية ، ألا أنها لا تستطيع مواجهة هذه الوكالات الكبرى للأنباء ينظر : هربرت أ. شللير ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان . الكويت سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٦.ص ١٠٦ .

(٣٨) صندوق النقد الدولي / العولمة وادارة الاقتصاديات الوطنية / شركة الفجر / أبو ظبي / ٢٠٠١ / ص ١٩

(٣٩) صندوق النقد الدولي / المصدر السابق/ ص ٣-١ .

(٤٠)نبيل علي، العولمة والتطور الثقافي،بحث مقدم الى ندوة العرب والعولمة،بيروت،٩٩٧ .

(٤١) خضير عباس النداوي / العولمة / المضامين والدلالات / مجلة بيت الحكمة / المطبعة العربية / العدد ١٦ / ٢٠٠٠ / ص ٤٣ .

(٤٢) اياد شاكر البدري / عام ٢٠٠٠ حرب الخطات الفضائية / دار الشروق / عمان ١٩٩٩ / ص ١٩-٢٠ .

(٤٣) خضير عباس النداوي / مصدر سابق /ص ٤٣.

(٤٤) محمد شومان / مصدر سابق / ص ١٨٧ .